أثر تحويلات العمالة الوافدة على الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية للفترة (1997–2016)

The Impact of Migrant Workers' Remittances on the Saudi Economy: An Analytical Study 1997-2016

د. السعيدي وصاف
جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية
s_ouassaf@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/11/26 تاريخ القبول: 2020/07/16

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحويلات المالية للعمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية على الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1997–2016م) من خلال تناول الأهمية النسبية لهذه التحويلات نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية. وقد توصلت الدراسة إلى تأثير تحويلات العمالة الأجنبية بالمملكة إلى بلدانهم الأصلية بشكل سلبي وكبيرا جدا على الحساب الجاري نظرا لحجم هذه التحويلات التي تمثل تسربا ضخم لإيرادات المملكة من النقد الأجنبي. كما عرفت نسبة تحويلات العمالة الوافدة بالمملكة إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص السعودي هبوطا خلال فترة الدراسة بأكثر من النصف–من 23.24% سنة 1997م إلى11.30 % سنة2016م–، بسبب نمو الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة أعلى من ارتفاع نسبة تحويلات العمالة الوافدة بالسعودية. ووفقا لرؤية 2030 تهدف المملكة الوصول بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%.

الكلمات المفتاحية: التحويلات المالية، السعودة، العمالة الوافدة، ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي

Abstract: This study aims to analyze the impact of migrant workers transfers in the KSA on its economy during the period (1997-2016), by analyzing the importance of these transfers for a number of macroeconomic indicators. The study concluded that the impact of foreign workers transfers to their home countries is negative and very significant on the current account. Also the proportion of remittances of expatriate labor in the Kingdom to the GDP of the private sector has been decreased by more than half - from 23.24% in 1997 to 11.30% in 2016, due to the growth of the GDP of the private sector at a higher rate than the increase in the proportion of remittances of foreign workers in Saudi Arabia. And according to Vision 2030, the Kingdom aims to bring the private sector's contribution to the GDP to 65%.

***Key Words*:** Remittances, Saudization, Imgrants workers, Balance of Payments, Economic growth.

JEL Classification : F24

*مرسل المقال : الدكتور السعيدي وصاف (s_ouassaf@yahoo.fr)

مقدمة:

تعود الهجرات الأولى للعمالة الأجنبية نحو بلدان الخليج العربي إلى بداية اكتشاف النفط مع خمسينيات القرن الماضي، وما تمخض عنه من حركية اقتصادية سريعة أدت إلى تحسن الحياة المعيشية للمجتمعات الخليجية، حيث استقطبت اعداد كبيرة من اليد العاملة بجميع مستوياتها الماهرة وغير الماهرة من كل بقاع العالم. والمملكة العربية السعودية بوصفها أكبر البلدان الخليجية مساحة وسكانا عرفت اقبالا واسعا للعمالة الأجنبية بلغت في الربع الرابع من سنة 2018م أكثر من 9 ملايين نسمة تمثل حوالي 75% من مجموع القوة العاملة في المملكة. حيث تقوم العمالة الوافدة بالمملكة بتحويلات مالية من مدخراتها نحو بلدانها الأصلية والتي تعد من أكبر البلدان المصدرة للتحويلات المالية في العالم، فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت في مقدمة الدول المصدرة لتحويلات العمالة الأجنبية، بـ 63.235 مليار دولار سنة 2016م، في حين جاءت المملكة في المرتبة الثانية بـ 38.866 مليار دولار (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية،2017، ص18)، وتعد تحويلات العاملين الوافدين في المملكة إلى بلدانهم الأصلية الشكل الرئيسي للتدفقات النقدية الخارجة في الاقتصاد السعودي المقيدة بالحساب الجاري. وتشير الإحصائيات المنشورة من البنوك المركزية الخليجية والبنك الدولي إلى أن مجموع تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى بلدانهم الأصلية بلغ 111.5 مليار دولار عام 2016م (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية،2017، ص18)، وهي مبالغ ضخمة جدا تمثل تسربا كبيرا للموارد المالية للاقتصاديات الخليجية عموما والاقتصاد السعودي خصوصا. وتبعا لما سبق ونظرا لارتفاع حجم تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية، وانعكاساتها الاقتصادية على سيرورة التنمية الشاملة بالمملكة، سنحاول في هذه الدراسة تحليل أثر تحويلات العاملين الأجانب في المملكة إلى بلدانهم الأصلية على الاقتصاد السعودي بالتطبيق على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1997-2016).

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تحويلات العاملين الأجانب في المملكة العربية السعودية إلى بلدانهم الأصلية على الاقتصاد السعودي بالاعتماد على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1997-2016)، في ظل التحولات التي يعرفها الاقتصاد السعودي.

أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة إلى جملة من الاعتبارات، منها:

- يعد حجم الأموال المحولة من العمالة الأجنبية بالمملكة إلى بلدانهم الأصلية تسربا كبيرا لموارد البلد من العملة الصعبة، حيث تجاوزت 38 مليار دولار خلال سنة 2016 م، واحتلت بذلك المرتبة الثانية عالمية من حيث حجم الأموال المحولة من العمالة الأجنبية نحو بلدانهم الأصلية.
- تناولت الدراسة مدى تأثير تحويلات العاملين الأجانب في المملكة العربية السعودية في المديين المتوسط والطويل على الاقتصاد السعودي خلال فترة (1997-2016) باستخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وعليه نستعرض هذه الدراسة من خلال محورين أساسيين:

– **المحور الأول:** الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

– **المحور الثاني:** تحليل تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016).

1. الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة : نتطرق في العنصر الأول من هذا المحور إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة، في حين سنقوم في العنصر الثاني باستعراض ملخص لعدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1.1. مفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة : سنقوم في هذا العنصر بضبط مصطلحات الدراسة، ثم محاولة التطرق لدوافع استقدام العمالة الأجنبية في الاقتصاديات الخليجية عموما والسعودي خصوصا.

أ- ضبط مصطلحات الدراسة: يوجد عدد من المصطلحات ذات الصلة بموضوع الدراسة نعتقد أنه من الأهمية بمكان شرح معانيها وإزالة الكثير من اللبس والغموض حولها بما ييسر ويسهل فهم باقي عناصر البحث، ويتعلق الأمر بالمصطلحات التالية:

- **العامل الوافد:** تعرف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية **العامل الوافد** بأنه كل شخص من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي ويعمل لمصلحة صاحب عمل في المملكة العربية السعودية (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية ، 7).
- **العمال المهاجرين:** تعرفهم الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المادة 2(1) بأنهم الأشخاص الذين سيزاولون أو يزاولون أو ما برح يزاولون نشاطا مقابل أجر في دول ليسوا من رعاياهم (الأمم المتحدة ،1998، ص6).
- **سوق العمل:** هي السوق الاسمية التي يجد فيها العمال عملاً مدفوع الأجر، ويجد أصحاب العمل عمالا راغبين في العمل، وتحدد فيها معدلات الأجور، وقد تكون أسواق العمل محلية أو وطنية أو دولية في نطاقها، وتتكون من أسواق عمل أصغر ومتفاعلة لمختلف المؤهلات والمهارات والمواقع الجغرافية، ويعتمدون على تبادل المعلومات بين أصحاب العمل والباحثين عن عمل حول معدلات الأجور، وظروف العمل، ومستوى المنافسة، وموقع العمل (الموقع الإلكتروني لمعجم الأعمال).
- **حساب التحويلات من جانب واحد (حساب الدخل الثانوي):** يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل فيما بين الاقتصادات، وقد تتخذ التحويلات شكلا نقديا أو عينيا. أما التحويلات الرأسمالية، فتقيد في الحساب الرأسمالي (صندوق النقد الدولي، 2009، ص 207).
- **تحويلات المغتربين الشخصية (تحويلات العاملين في الخارج):** تعرف بأنها تحويلات جارية ورأسمالية نقدية أو عينية بين أسر معيشية مقيمة وأخرى غير مقيمة، مضافا إليها صافي تعويضات العاملين غير المقيمين (صندوق النقد الدولي،2009، ص 21). إذا هي عبارة عن الجزء من دخول العاملين من أبناء الوطن في الخارج غير المنفق والمحول إلى مواطنهم الأصلي.

ب- **دوافع استقدام العمالة الأجنبية في الاقتصاديات الخليجية:** تحتاج العملية الإنتاجية في الفكر الاقتصادي الحديث من أجل تحقيق ربح اقتصادي مجدي إلى أربع عوامل، ويتعلق الأمر بالأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم، ولتعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي داخل البلد الواحد يمكن نقل بعض عوامل الإنتاج بين الدول، فالدول التي تملك العمالة الماهرة أو الرخيصة تقدم هذه العمالة، بينما تقوم الدول الأخرى التي تملك رؤوس

الأموال بتقديم رؤوس الأموال بغرض تمويل النشاطات الاقتصادية، وهو ما ينطبق على الاقتصاديات الخليجية التي تقوم باستقدام العمالة الأجنبية، بالاستناد إلى عوامل عديدة، منها (البياتي، 2010، ص 96-97):

- حاجتها إلى أيدي عاملة في مختلف المهن والتخصصات والمهارات لسد النقص الذي تعانيه سوق العمل المحلية.
- حالة الاستقرار الذي تعيشه بلدان الخليج العربي، وهو ما يشجع على الهجرة إلى البلدان التي تتمتع بهذه الميزة.
- إطلاق معظم بلدان الخليج العربي لخطط تنموية مستقبلية في آفاق 2030 (رؤية المملكة العربية السعودية 2030) (استكمال إمارة دبي لبنيتها التحتية في عام 2030)، كل هذه الخطط وغيرها كفيلة بطرح العديد من الوظائف والمهن في مختلف التخصصات مما يشجع الهجرة إلى هذه البلدان.
- ارتفاع مستوى الأجور في بلدان الخليج العربي مقارنة بالأجور في البلدان الأصلية للعمالة الوافدة، بما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي، وتحقيق نوع من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهذه العمالة.
- قبول مجتمعي للعمالة الأجنبية في بلدان الخليج العربي بغض النظر عن الاختلافات المجتمعية أو العرقية أو العادات والتقاليد وغير ذلك.

2.1. ملخص لعدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة :

نستعرض ملخص الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة حسب التسلسل الزمني لها (الأحدث فالأحدث) :

أ- دراسة جمال عزيز فرحان وحيدر عبد الأمير جاسم (2018) (فرحان وجاسم، 2018)، بعنوان (واقع العمالة الوافدة في العراق بعد 2003 لعينة عشوائية: باستخدام التحليل العاملي)، هدفت تحليل واقع العمالة الوافدة من حيث الأجر والحزمة الأجرية في العراق من خلال بيان أهم عوامل الجذب لهذه العمالة في العراق لاستشفاف صورة عامة عن العمالة الوافدة في العراق بعد 2003. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها، أن ظاهرة العمالة الوافدة في العراق لم ترع بالاهتمام من قبل واضحي السياسات الاقتصادية وتسليط الضوء على انعكاسات هذه العمالة على الاقتصاد العراقي وسوق العمل العراقي، كما أن الدوائر الإحصائية قد أهملت احصائيات هذه العمالة وتبويبها مما جعل هذه الظاهرة مجهولة من حيث واقعها في العراق وانماط استخدامها واتجاهاتها.

ب- دراسة علي أحمد درج الدليمي وعلي كريم عطا الله العلواني (2017) (الدليمي والعلواني، 2017) ، بعنوان (هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر)، هدفت إبراز ملامح الخلل في التركيبة السكانية في دول الخليج العربي والتعرف على أسباب الخلل والأثار المترتبة عليه. وقد خلصت الدراسة أن ملامح الخلل السكاني تتركز في ارتفاع نسب الوافدين بدرجة تجعل المواطنين أقلية في بلدانهم، مما أدى إلى ظهور بعض المشكلات ذات الصلة بالتغير السكاني. فمع وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة بدأت معدلات البطالة بين المواطنين تصل إلى مستويات مقلقة، وخاصة بين الشباب. وفي الأخير قدمت الدراسة عدد من التوصيات التي تعالج الخلل في التركيبة السكانية وما ينتج عنها من مخاطر وأبعاد اقتصادية.

ت- **دراسة فرج محمد يونس المقرجي (2017)** (المقرجي، 2017)، بعنوان (العمالة الأجنبية في إقليم الجبل الأخضر بليبيا خلال الفترة 1964-2006)، هدفت التعرف على التطور العددي والنوعي للعمالة الوافدة على المستويين القومي والإقليمي في ليبيا، وتوضيح المستوى الفني والتعليمي للعمالة الوافدة ومدى مطابقتها لاحتياجات سوق العمل الليبي. وأوصت الدراسة على وجوب التركيز في عملية استجلاب العمالة الأجنبية على احتياجات سوق العمل، مع ضرورة إيجاد آلية لتنظيم عملية توجيه وضبط العمالة الأجنبية، خاصة عمال التراحيل من حيث توفير أماكن خاصة لجمعهم فيها وتحديد الأسعار التي يشتغلون بها كل حسب الحرفة التي يشتغل بها.

ث- **دراسة أحمد بن عبد الكريم المحيميد (2016)** (المحيميد، 2016)، بعنوان (أثر تحويلات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية)، هدفت إلى بحث أثر تحويلات العمالة الوافدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال فترة (1980-2014) نحو مؤشرات اقتصادية كلية مستخدمة منهجية التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي وتحويلات العمالة الوافدة، بينما أظهرت وجود علاقة طردية بين تحويلات العمالة الوافدة وكل من إجمالي الصادرات والناتج المحلي للقطاع الخاص والمستوى العام للأسعار، كما أوضحت الدراسة وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من تحويلات العمالة الوافدة بصورة عكسية وإجمالي الصادرات والمستوى العام للأسعار بشكل طردي في الاجل القصير.

ج- **دراسة بسمة رحمن عودة الصباح (2016)** (الصباح، 2016)، بعنوان (العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية)، هدفت إلى التعرف على الأسباب التي دفعت العراق بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتحل محل العمالة المحلية فضلا عن التعرف على أهم الاثار التي من الممكن أن تتركها على الفرد والأسرة والمجتمع فيما لو استفحلت هذه الظاهرة، حيث استخدمت الدراسة أربع مناهج علمية في جمع وتصنيف وتحليل وتنظيم المعلومات، وبتعلق الأمر بالمنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج المسح الميداني للبحث. وفي الأخير قدمت الدراسة جملة من التوصيات لمعالجة أثار العمالة الوافدة.

ح- **دراسة محمد عبد الكريم المرعي وعماد الدين أحمد المصبح (2015)** (المرعي والمصبح، 2015)، بعنوان (تأثير تحويلات العمالة الوافدة في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2012: دراسة تطبيقية)، حاولت معرفة أثر تحويلات العمالة الوافدة في أداء الاقتصاد السعودي، حيث استخدمت أسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) على بيانات الفترة (1980-2012). وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحويلات العمالة الوافدة وكل من النمو الاقتصادي والإنفاق الاستثماري والتضخم والاستهلاك، فيما أثبتت نتائج الدراسة بوجود علاقة عكسية ثنائية الاتجاه بين تحويلات العمالة الوافدة ومعدل نمو العمالة في الاقتصاد السعودي.

خ- **دراسة أحمد محمد سلامة شمعون (2014)** (شمعون، 2014)، بعنوان (الأثار الاقتصادية السلبية للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 2002-2009)، هدفت قياس الأثار الاقتصادية السلبية

للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية، واستخدمت برنامج DATA FIT لإجراء عمليات الانحدار الخطية وغير الخطية بين عدد من المتغيرات. وخلصت الدراسة أن التغير في معدل نمو القطاع الخاص بـ 1% يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة الوافدة بمعدل 2.83%، وأن معدل التغير في العمالة الوافدة له أثران (طردي وعكسي) على معدل البطالة بين السعوديين. كما أظهرت الدراسة أن معدل التغير في العمالة الوافدة يفسر حوالي 89.42% من التغيرات التي تحدث في الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة.

د- **دراسة حسين عبد الرحمن سليمان (2014)** (سليمان، 2014)، بعنوان (الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعمالة الأجنبية)، هدفت إلى بحث تأثير العمالة الأجنبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على المجتمع السوداني، لأهميتها في وضع استراتيجية للتعامل مع الظاهرة وتجنب ما يترتب عليها من أثار. وخلصت الدراسة أن للعمالة الأجنبية دور إيجابي في المجالات الفنية غير المتوفرة في السودان، مع عدم وجود علاقة بين مستويات الأجور للأيدي العاملة الوافدة وتدفقها. وأوصت الدراسة على ضرورة وضع ضوابط وآليات محددة لترشيد الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية حسب الحاجة الفعلية، مع إلزام مؤسسات القطاع الخاص بتشغيل نسبة أكبر من الوطنيين ومنح حوافز تشجيعية للمؤسسات التي تعمل على توظيف نسبة معينة من العمالة الوطنية.

ذ- **دراسة محمد غربي (2014)** (غربي، 2014)، بعنوان (الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها)، تناولت في المحور الأول الانعكاسات الأمنية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي، فيما تطرقت في المحور الثاني إلى السياسات المتبعة في دول مجلس التعاون الخليجي للحد من تدفق العمالة الأجنبية، فعلى المستوى القطري اتجهت الدول الخليجية إلى توطين الوظائف عن طريق حظر بعض الوظائف على العمالة الأجنبية، أما على المستوى الخليجي فعملت على تطبيق اتفاقية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل الخليجية لفتح فرص عمل خليجية أمام مواطني دول المجلس، كما سعت إلى رفع تكلفة معيشة العمالة الأجنبية لتخفيض جاذبية السوق الخليجية. وعلى المستوى العربي تم تفعيل اتفاقيتي العمل العربي رقم (2) ورقم (4) لعام 1967 التي تنصان على حرية تنقل العمالة العربية بهدف الحد من العمالة الأجنبية ومن الانعكاسات التي انجرت عنها.

ر- **دراسة إبراهيم بن عبد الكريم بن عيبان (2011)** (بن عيبان، 2011)، بعنوان (العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها)، هدفت مناقشة واقع العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية لها في الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها. وخلصت الدراسة أن من أسباب انتشار العمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية اكتشاف البترول ورخص اجرة العامل غير السعودي وظهور العديد من المؤسسات الوهمية التي تتاجر بتأشيرات العمالة، وأن من الأثار السلبية للعمالة الوافدة بروز الكسل والاتكالية وصراع الأدوار والعلاقات الأسرية داخل المجتمع السعودي، وهو ما أدى إلى زيادة العمالة الوافدة وبالتالي زيادة نسبة التحويلات النقدية للخارج وارتفاع مستوى البطالة.

2. تحليل تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016):

سنحاول في هذا المحور التطرق لأهم ملامح الاقتصاد السعودي وخصائص سوق العمل فيه، ثم تحليل تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال فترة الدراسة وفق ما يلي:

1.2. ملامح الاقتصاد السعودي: يمتاز الاقتصاد السعودي بالخصائص التالية (القويدر يونس، القويدر لطيفة، 2014، ص 186- 193):

- توفر البنية التحية (طرق برية وسكك حديدية، ومطارات، وموانئ، ومصادر الطاقة...).
- يصنف اقتصاد المملكة العربية السعودية من بين أقوى الاقتصاديات في العالم، باعتبار أن المملكة عضو في مجموعة العشرين، كما تحتل المملكة المرتبة الأولى اقتصاديا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- تمتلك المملكة أكبر سوق حرة في الشرق الأوسط، وتمتلك المملكة 25% من الاحتياطي العالمي للنفط.
- تمتلك المملكة موارد طبيعية واعدة في مجال التعدين.
- للمملكة موقع جغرافي استراتيجي جعلها منفذ سهلا لأسواق أوروبا وآسيا وإفريقيا.
- عرف الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة خلال العقدين الماضيين نمو كبيرا بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى بسبب نمو الناتج المحلي غير النفطي.
- ثبات سعر صرف الريال بسبب ارتباط الريال بالدولار الأمريكي، كما لا يوجد قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج.

2.2. خصائص سوق العمل في المملكة: يتميز سوق العمل في المملكة بجملة من الخصائص، منها (زيادة، 2003، ص 59-61):

- يتشكل سوق العمل بالمملكة من عمالة وطنية وعمالة أجنبية، حيث تتميز العمالة الوطنية بعدم استقرارها في مؤسسات القطاع الخاص بسبب انخفاض الأجور مقارنة بالقطاع الحكومي، بينما تتصف العمالة الأجنبية باستقرارها في هذا القطاع بسبب ارتفاع الأجور مقارنة ببلدانها الأصلية.
- انخفاض نسبة مساهمة المواطنين ممن هم في سن العمل في سوق العمل بالمملكة.
- عدم وجود مرونة بين مستوى الأجور وزيادة أو انخفاض حجم العمالة الأجنبية.
- تتركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي بسبب سياسة السعودة وتوفر نظام التقاعد في هذا القطاع، فضلا عن ارتفاع الأجور.

3.2. تطور رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (1997-2016):

نتناول في هذا العنصر تطور رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة محل الدراسة بتحليل الجدول رقم (1) وفق ما يلي:

الجدول 01: تطور رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (1997-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد الحساب الجاري	السنوات	رصيد الحساب الجاري
1997	0.256	2007	93.3
1998	(13.15)	2008	132.3
1999	0.411	2009	20.9
2000	14.317	2010	66.7
2001	9.353	2011	158.5
2002	11.873	2012	164.7
2003	29.661	2013	135.4
2004	51.490	2014	73,758
2005	90	2015	(56,724)
2006	99	2016	(23,843)

المصدر: بيانات مجمعة من مصادر وطنية ودولية.

عرف رصيد الحساب الجاري السعودي خلال غالبية فترة الدراسة (1997-2016)، حالة فائض باستثناء ثلاث سنوات (1998-2015-2016)، فبالنسبة لسنة 1998م يعود سبب حالة العجز المقدر بـ 13.15 مليار دولار إلى الأزمة المالية التي شهدتها الدول الأسيوية، حيث ترتبط المملكة العربية السعودية بعلاقات اقتصادية مميزة مع معظمها، وفيما يتعلق بسنتي 2015 و2016 فقد عرف فيها رصيد الحساب الجاري للمملكة حالة عجز نتيجة الهبوط المفاجئ لأسعار النفط وتراجع عائدات المملكة من العملة الأجنبية خلال هاتين السنتين. أما أفضل رصيد موجب سجله الحساب الجاري للمملكة فكان سنة 2012م بأكثر من 164 مليار دولار، بفضل ارتفاع صادرات النفط الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي قاربت 110 دولار للبرميل خلال هذه السنة، فصادرات النفط تعد المورد الأساسي لعائدات المملكة من النقد الأجنبي، والمؤثر الرئيسي الإيجابي في رصيد الحساب الجاري السعودي، حيث بلغ المتوسط اليومي من صادرات المملكة من النفط خلال الفترة (2007-2016) حوالي 7 ملايين برميل يوميا، في حين تعد تحويلات العمالة الأجنبية بالمملكة إلى بلدانهم الأصلية المؤثر السلبي في رصيد الحساب الجاري نظرا لحجم النقد الأجنبي المتسرب نتيجة هذه التحويلات، وهو ما سنوضحه في العنصر الموالي.

4.2. تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016):

نتناول في هذا العنصر تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة محل الدراسة بتحليل الجدول رقم (2) وفق ما يلي:

الجدول 02: تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997–2016):

الوحدة: مليار دولار

السنوات	تحويلات العمالة الوافدة	السنوات	تحويلات العمالة الوافدة
1997	15.014	2007	15.820
1998	14.934	2008	21.058
1999	13,958	2009	25.825
2000	15,390	2010	26.320
2001	15,120	2011	27.744
2002	15.845	2012	28.776
2003	14.783	2013	34.254
2004	13.555	2014	36.308
2005	13.705	2015	37.809
2006	15.279	2016	36.999

المصدر: بيانات مجمعة من مصادر وطنية ودولية:

بلغت تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016م) 438.496 مليار دولار (على مدار 20 سنة)، وهو مبلغ في غاية الأهمية، ويمثل تسربا كبيرا لإيرادات البلد من النقد الأجنبي، وكانت ذروة النمو لتحويلات العمالة الوافدة في عام 2015م بـ 37.809 مليار دولار وهي السنة التي عرفت مغادرة عدد كبيرة من أسر العمالة الأجنبية بالمملكة بعد سلسلة الإجراءات المتخذة في سبيل سعودة عدد من الوظائف والمهن مما أضطر أسر العمالة الأجنبية إلى المغادرة وانخفض بذلك حجم انفاق هذه العمالة داخل المملكة وبالتالي زيادة التحويلات المالية نحو بلدانهم الأصلية، كما نسجل تراجع حجم التحويلات المالية للعمالة الوافدة بدءا من سنة 2016م بسبب المقابل المالي على العمالة الوافدة. فبعد أن كانت منشآت القطاع الخاص منذ سنة 2013 م تقوم بتسديد مقابل مالي شهري وقدره 200 ريال عن كل عامل وافد يزيد على عدد الموظفين السعوديين في المنشأة، حيث جاء تطبيق المقابل المالي على العمالة الوافدة حينذاك كأحد الخطوات التي أقرها مجلس الوزراء للدفع بالقطاع الخاص نحو خيار التوطين من خلال تقليص فجوة تكلفة العمالة الوطنية مقارنة بالعمالة الوافدة، أما بعد تعديل المقابل المالي فسيتم فرض مقابل مالي على مرافقي العمالة الوافدة في القطاع الخاص بزيادة تدريجية، حيث من المتوقع أن تتأثر معدلات استهلاك الوافدين على مستويين، فيكمن المستوى الأول في توجه بعض الوافدين إلى تخفيض الإنفاق للتمكن من سداد المقابل المالي على مرافقيهم، أما المستوى الثاني فيعني قرار بعض الأسر الوافدة بمغادرة المملكة بسبب عدم قدرتها على سداد المقابل المالي على مرافقيهم (شركة ستراتيجك جيرز،2017، ص 12،5). وسيتم توضيح أهمية تحويلات العمالة الوافدة في رصيد الحساب الجاري السعودي خلال فترة الدراسة في العنصر الموالي.

5.2. أهمية تحويلات العمالة الوافدة في رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (1997–2016):

نتناول الأهمية النسبية لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1997-2016)، وفق الجدول التالي رقم (3):

الجدول 03: أهمية تحويلات العمالة الوافدة في رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (1997–2016):

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي باحتساب تحويلات العمالة الوافدة (%)	رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون احتساب تحويلات العمالة الوافدة (%)
1997	0.15	9.20
1998	(8.98)	1.21
1999	0.25	8.87
2000	7.54	15.65
2001	5.07	13.27
2002	6.25	14.60
2003	13.74	20.59
2004	19.90	25.14
2005	27.42	31.60
2006	26.30	30.36
2007	22.44	26.25
2008	25.45	29.50
2009	4.87	10.89
2010	12.63	17.61
2011	23.61	27.75
2012	22.38	26.29
2013	18.13	22.72
2014	9.75	14.55
2015	(8.67)	(2.89)
2016	(3.70)	2.04

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر وطنية ودولية خلال فترة الدراسة.

إن المتمعن في الجدول رقم (3) أعلاه المتعلق بأهمية تحويلات العمالة الوافدة في رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (1997-2016) باستخدام نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي باحتساب تحويلات العمالة الوافدة، ونسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون احتساب تحويلات العمالة الوافدة، يجد تأثير هذه الأخيرة على وضع رصيد الحساب الجاري ومن ثم الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بشكل كبير، حيث يتضح

تحول نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من حالة العجز إلى حالة الفائض بين حالتي احتساب وعدم احتساب تحويلات العمالة الوافدة سنتي 1998، و 2016.أما باقي سنوات فترة الدراسة فنلاحظ ارتفاع نسبة الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عند استثناء تحويلات العمالة الوافدة مقارنة بحالة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي باحتساب تحويلات العمالة الوافدة، وهذه المقارنة تبرز الأعباء والتأثير السلبي العالي للتحويلات المالية للعاملين الأجانب بالمملكة نحو بلدانهم الأصلية على رصيد الحساب الجاري ومن ثم الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، نظرا لاعتماد المملكة بشكل كبير على استيراد الخدمات المهنية، غير أن هذا الاعتماد يعكس في المقابل ضخامة القيمة التي تضيفها العمالة الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي وأهمية إنتاجيتها في الاقتصاد السعودي.

6.2. الأهمية النسبية لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال (1997–2016):

نتناول الأهمية النسبية لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1997-2016)، وفق الجدول التالي رقم (4):

الجدول 04: الأهمية النسبية لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997–2016):

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص	نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج المحلي غير النفطي	نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الصادرات السلعية غير النفطية
1997	23.24	14.31	203.19
1998	22.71	14.08	238.83
1999	20.45	12.84	240.24
2000	21.41	13.62	232.65
2001	20.25	12.97	184.73
2002	20.44	13.21	183.18
2003	18.24	11.53	134.72
2004	13.84	9.18	88.89
2005	12.57	8.28	72.12
2006	12.37	8.19	66.99
2007	11.13	7.61	56.79
2008	12.90	9.00	64.93
2009	14.78	10.13	88.35
2010	13.15	8.98	73.32
2011	12.21	8.39	58.92
2012	11.38	7.80	56.51
2013	12.22	8.51	63.45
2014	11.84	8.31	62.74
2015	11.68	7.90	74.66
2016	11.30	7.61	78.08

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر وطنية ودولية خلال فترة الدراسة.

سنحاول تناول الأهمية النسبة لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016) بتحليل الجدول رقم (4) أعلاه المتضمن الأهمية النسبية لتحويلات العمالة الوافدة في السعودية نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي للقطاع الخاص، الناتج المحلي غير النفطي، الصادرات السلعية غير النفطية).

أ- **نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص:** تعد نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن توضح أهمية تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية، وبالعودة للجدول رقم (4) أعلاه تتضح نسبة تحويلات العمالة الوافدة بالمملكة إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص في السعودية التي عرفت هبوطا خلال فترة الدراسة (1997-2016)، حيث انخفضت بأكثر من النصف من 23.24% سنة 1997م إلى11.30 % سنة2016 م، ويعود السبب في ذلك إلى نمو الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة أعلى من ارتفاع نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية بالرغم من أن غالبية هذه التحويلات قادمة من عمالة أجنبية تشتغل في القطاع الخاص، ومن أجل تطوير وتنمية نشاطات القطاع الخاص اتخذت المملكة إجراءات عديدة بغرض الرفع من مساهمة القطاع لخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65% وفق رؤية المملكة 2030 (موقع رؤية المملكة 2030).

ب- **نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الناتج المحلي غير النفطي:** يعد تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من الأهداف الاستراتيجية التي تضمنتها مختلف الخطط التنموية للمملكة منذ انطلاقتها سنة 1970م، والتي نصت على ضرورة تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي من مصادر الدخل الوطني، فقد بلغ متوسط مساهمة الناتج المحلي غير النفطي في الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة (1997-2019) حوالي 58.7% وهي نسبة بقدر أهميتها مازالت دون الهدف المرجو، وبمقابل ذلك نجد نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج المحلي غير النفطي في المملكة خلال فترة الدراسة في تراجع، بسبب انخفاض مساهمة الناتج المحلي غير النفطي في الناتج المحلي الخام وتحقيق المملكة لفوائض مالية كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة.

ت- **نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الصادرات السلعية غير النفطية:** مرت نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الصادرات السلعية غير النفطية بثلاث مراحل خلال فترة الدراسة (1997-2016) كما هو مبين في الجدول رقم (4) أعلاه، فالمرحلة الأولى (1997-2006) اتسمت بتراجع نسبة تحويلات العمالة الأجنبية إلى الصادرات السلعية غير النفطية بسبب ثبات نسبي لتحويلات العمالة الأجنبية بالمملكة خلال هذه الفترة، حيث بلغت في المتوسط 14.75 مليار دولار، بمقابل نمو وارتفاع الصادرات السلعية غير النفطية بالمملكة من 7.39 مليار دولار سنة 1997م إلى 22.81 مليار دولار سنة 2006 م بفضل الإجراءات المتخذة في المملكة لتنمية الصادرات السلعية غير النفطية. أما المرحلة الثانية (2007-2010) فعرفت نمو نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الصادرات السلعية غير النفطية بسبب زيادة تحويلات

العمالة الوافدة في السعودية بنسبة أعلى من ارتفاع الصادرات السلعية غير النفطية بأكثر من 160% خلال هذه المرحلة. في حين عرفت المرحلة الثالثة (2011-2016) نموا ملحوظا لنسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الصادرات السلعية غير النفطية نظرا لارتفاع نمو حجم تحويلات العمالة الوافدة في المملكة نحو بلدانهم الأصلية مع نمو طفيف لحجم الصادرات السلعية غير النفطية للمملكة.

الخاتمة:

بعد استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وبعد ضبط المصطلحات ذات العلاقة، قمنا بتحليل تطور تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016): بالتطرق للأهمية النسبية لهذه التحويلات نحو عدد من المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي، وتبعا لما سبق يمكن تسجيل جملة من النتائج نوردها على النحو التالي:

- بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية سنة 2018م 33.413 مليون نسمة تمثل الجالية الأجنبية (العربية وغير العربية) 37.85 % منها، كما أن حجم القوة العاملة في المملكة خلال الربع الرابع من سنة 2018م وصل إلى 12.540 مليون نسمة تمثل منها اليد العاملة الأجنبية 77.58%، وهي نسبة مرتفعة جدا وتعد السبب الأول من وجهة نظرنا لارتفاع تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال فترة الدراسة.
- بلغت تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة (1997-2016م) 438.496 مليار دولار (على مدار 20 سنة)، وهو مبلغ في غاية الأهمية، ويمثل تسربا كبيرا لإيرادات المملكة من النقد الأجنبي، وكانت ذروة نمو تحويلات العمالة الوافدة سنة 2015م بـأكثر من 37 مليار دولار وهي السنة التي عرفت مغادرة عدد كبيرة من أسر العمالة الأجنبية بالمملكة – خاصة العاملة منها في القطاع الخاص– بعد سلسلة الإجراءات المتخذة في سبيل سعودة عدد من الوظائف والمهن مما أضطر أسر العمالة الأجنبية إلى المغادرة، وانخفض بذلك حجم انفاق هذه العمالة داخل المملكة، وبالتالي ارتفاع التحويلات المالية نحو بلدانهم الأصلية لتتراجع هذه التحويلات بدءا من سنة 2016م بسبب المقابل المالي على العمالة الوافدة.
- تحتل تحويلات العمالة الوافدة في المملكة أهمية كبيرة في رصيد الحساب الجاري السعودي خلال فترة الدراسة (1997-2016)، فباستخدام نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي باحتساب تحويلات العمالة الوافدة، ونسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون احتساب تحويلات العمالة الوافدة نجد تأثير هذه الأخيرة على وضع رصيد الحساب الجاري ومن ثم الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بشكل كبير، حيث يتضح انتقال نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من حالة العجز إلى حالة الفائض بين حالتي احتساب وعدم احتساب تحويلات العمالة الوافدة خلال معظم فترة الدراسة نظرا لضخامة حجم تحويلات العمالة الأجنبية بالمملكة.
- عرفت نسبة تحويلات العمالة الوافدة بالمملكة إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص في المملكة خلال فترة الدراسة (1997-2016)، تراجعا كبيرا يقدر بأكثر من النصف، حيث انخفضت من 23.24% سنة 1997م

إلى11.30 % سنة2016 م، ويعود السبب في ذلك إلى نمو الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة أعلى من ارتفاع نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية بالرغم من أن غالبية هذه التحويلات قادمة من عمالة أجنبية تشتغل في القطاع الخاص.

- مرت نسبة تحويلات العمالة الوافدة في السعودية إلى الصادرات السلعية غير النفطية بثلاث مراحل خلال فترة الدراسة (1997-2016)، حيث انخفضت تارة واتسمت بالثبات أحيانا وارتفعت تارة أخرى بسبب التغيرات التي شهدها كل من حجم تحويلات العمالة الوافدة والصادرات السلعية غير النفطية بالمملكة تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها المملكة خلال هذه الفترة.

قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة (1998)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية التابعة، جنيف.
- البياتي ستار جبار خليل (2010)، العمالة الأجنبية في العراق بين الجانب القانوني والآثار الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العدد 52.
- الدليمي علي أحمد درج، والعلواني علي كريم عطا الله (2017)، هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع، العدد19.
- الصباح بسمة رحمن عودة (2016)، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، العدد 37.
- الشبكة الأوروبية للهجرة التابعة للمفوضية الأوروبية ووزارة الشؤون الداخلية الإيطالية (2013)، معجم اللجوء والهجرة، منشورات إيدوس، ودار النشر سيئوس، روما.
- القويدر يونس أمجد سالم، القويدر لطيفة أمجد سالم (2014)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية للفترة (1994-2008)، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، المجلد 1 العدد52.
- المحيميد أحمد بن عبد الكريم (2016)، أثر تحويلات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد23 العدد الثالث.
- المرعي محمد عبد الكريم، والمصبح عماد الدين أحمد (2015)، تأثير تحويلات العمالة الوافدة في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2012: دراسة تطبيقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد15.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2017)، آخر التطورات في الاقتصاد الكلي وتنويع مصادر الدخل وسياسات ضبط المالية العامة وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- المشهداني بان علي حسين (2013)، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد 24.

- المقرجي فرج محمد يونس (2017)، العمالة الأجنبية في إقليم الجبل الأخضر بليبيا خلال الفترة 1964-2006، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، العدد14.
- الهيئة العامة للإحصاء، تم الاطلاع عليها بتاريخ في 2019/07/25 عن الموقع الإلكتروني:
https://www.stats.gov.sa/ar
- بن عيبان إبراهيم بن عبد الكريم (2011)، العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها، مجلة دراسات نفسية وتربوية، جامعة ورقلة، العدد السادس.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، دليل نطاقات: الإصدار3، المملكة العربية السعودية، 7.
- زيادة رانية خليل محمد (2003)، العوامل المؤثرة في إحلال العمالة الوطنية السعودية محل العمالة الأجنبية: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
- مجمع اللغة العربية (2004)، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، مصر.
- معجم الأعمال، تم الاطلاع عليه بتاريخ في 2019/07/8 عن الموقع الإلكتروني:
http://www.businessdictionary.com/definition/labor-market.html
http://www.businessdictionary.com/definition/economic-growth.html
- سليمان حسين عبد الرحمن (2014)، الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعمالة الأجنبية، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد 16.
- فرحان جمال عزيز، وجاسم حيدر عبد الأمير (2018)، واقع العمالة الوافدة في العراق بعد 2003 لعينة عشوائية: باستخدام التحليل العاملي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد60.
- صندوق النقد الدولي (2009)، المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها.
- صندوق النقد العربي (2015)، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية.
- رؤية المملكة 2030، تم الاطلاع عليها بتاريخ في 2019/08/15 عن الموقع الإلكتروني:
https://vision2030.gov.sa/ar/themes/2
- شركة ستراتيجك جيرز (2017)، المقابل المالي المعدل على الوافدين في المملكة العربية السعودية: نظرة عامة وتحليل، هل المرور بالمصاعب قصيرة المدى سيصل بنا إلى المكاسب طويلة الأمد؟ منشورات شركة ستراتيجك جيرز.
- شمعون أحمد محمد سلامة (2014)، الأثار الاقتصادية السلبية للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 2002-2009، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 03.
- غربي محمد (2014)، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد10.